ردود ابن الطراوة النحوية على أبي علي النحوي في رسالة الإفصاح
ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح

محمد قاسم سعيد

ملخص البحث باللغة العربية

ابن الطراوة عالم جليل ، ونحوي كبير ، لطالما أوقفتنا آراؤه التي خرج فيها على جمهور البصريين أو سيبويه ووافق فيها الكوفيين أو خالفهم أيضا ، وهو احد علماء الأندلس ، الذين كان لهم عناية كبيرة بعلوم القران الكريم واللغة العربية ، و يعد ابن الطراوة من أوائل الأندلسيين الذين كتبوا في النحو 0

ومن آثاره كتاب (رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح الذي صدر ببغداد بتحقيق الدكتور حاتم صالح الضامن عام 1990) فارتأيت أن أبين رأيه في الإيضاح العضدي لأبي علي النحوي، وانتظم البحث بمقدمة وتمهيد تضمن ترجمة موجزة عن ابن الطراوة ومن ثم ردود ابن الطراوة النحوية على أبي علي النحوي وتبين أن ابن الطراوة استطاع أن يقدم أسلوبا جديدا للدرس النحوي ومنهجا متميزا في معرفة أسرار العربية وطريقة البحث فيها وقد خرج ابن الطراوة من منهجه الذي نص عليه في رسالة الإفصاح حيث ذكر انه لا يتعرض لأبي علي النحوي إلا في ما تفرد به وخالف نص سيبويه وكذلك رده على سيبويه في بعض المواضع من رسالته وعد ابن الطراوة فيما طرحه من آراء له في النحو أنموذجا يحتذي به في مناقشة هذا العلم 0

المقدمة

الحمد لله ، الصلاة والسلام على رسول الله واله الأطهار، ورضي الله عن أصحابه وتابعيه الأخيار إلى يوم الدين 0

أما بعد 00

كان عناية الأندلسيين بعلوم القران الكريم والحديث الشريف واللغة العربية التي هي لغة القران عناية بالغةً ، فضلا عن أن الأندلسيين كانوا شديدي الحرص على اللغة التي تمثل أصالتهم وعروبتهم من حيث الظروف السياسية التي كانوا يمرون بها ، فحرصوا على هذه اللغة ومن هنا برز في الأندلس علماء بالعربية ومنهم ابن الطراوة الذي يعد من أوائل الأندلسيين الذين كتبوا في النحو وألفوا فيه ومن أثاره كتاب (رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح الذي صدر ببغداد بتحقيق الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن عام 1990م) فارتأيت أن أبين راية في الإيضاح العضدي لأبي علي النحوي وأبين أسلوبه وانتظم البحث بمقدمة وتمهيد تضمن ترجمة موجزة عن ابن الطراوة،ومن ثم تناولت ردود ابن الطراوة النحوية على أبي علي مع خاتمة بأهم النتائج0

والحمدُ لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى اله وصحبه أجمعين0

التمهيد

عاش ابن الطراوة في القرن الخامس الهجري ، وهذا قرن يُعّد من أخصب القرون في الفكر الأندلسي ، وهو أبو الحسين سليمان بن محمد بن عبد الله السبئي المالقي المعروف بان الطراوة

ولد عام (438هـ) بإحدى القرى التابعة لمالقة وتسمى (بأرضيط)[1] ، رحل إلى اشبيلية و التقى بأهم شيوخها : الأعلم الشنتمري فآخذ عن كتاب سيبويه سنة (465هـ)[2] كما أخذ عن أبي مروان عبد الملك بن سراج وروى عن أبي الوليد ابن خلف الباجي ، هؤلاء هم أبرز شيوخه الّذين تخرّج عليهم ، واهتم ابن الطراوة اهتماماً خاصاً بالنحو واللغة " كان رحمه الله إماماً في النحو لم يكن احد أحفظ لكتاب سيبويه ولا اعلم به ولا أوقف منه عليه " [3] وكان من أبرز تلاميذه أبو القاسم السهيلي، له مصنفات في النحو، منها:

1 ـ الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في كتاب الإيضاح

2 ـ المقدمات إلى كتاب سيبويه [4]

3 ـ شرح المشكلات على توالي الأبواب.

4 ـ ترشيح المقتدي [5] .

5 ـ مقالة في الاسم والمسمى [6]

إن هذه الكتب كلها اندثرت، ولم يبق منها سوى الإفصاح، توفي بمالقة سنة: 528 هـ عن نيف وتسعين سنة.

ردود ابن الطراوة على ابن علي النحوي وفيه:-

أولا : أقسام الكلام

أ – الأفعال:- ـ الأفعال الجامدة :-

ردّ ابن الطراوة على أبي علي النحوي في هذا الباب بقوله " واقتصر في هذا الباب على الخطأ في رفع الاسم بـ (عسى) والخبر عنه بالمصدر فكأنه قال : زيد أن يقوم ، ثم أدخل عسى " [7] .

والنحويون في مثال (عسى زيد أن يقوم) على مذاهب :

1 – مذهب الجمهور إن (عسى) فعل ناسخ و (أن يقوم) في محل نصب خبر[8] ، والكلام على تقدير مضاف مع الاسم والتقدير (عسى حال زيد أن يقوم) أو مع الخبر والتقدير (عسى زيد ذا قيام)[9] .

2- مذهب الكوفيون: أن (أن تقوم) بدل اشتمال من قبله ، وإنها فعل ليس من النواسخ[10]

3 – مذهب المبرد : أن (أن يقوم) مفعول به ، لان معنى : عسى زيد أن يقوم بفعل قارب زيد الفعل[11] . فعسى عند المبرد ليست داخلة على المبتدأ والخبر0

وخالف ابن الطراوة الجمهور في ردّه على أبي علي النحوي ، ووافق الكوفيين والمبرد في الردّ الذي قال به ، وهذا من المآخذ على ابن الطراوة لأنه قال لا نعترض على أبى علي إلا في ما تفرد به وخرج عن قول سيبويه[12] .

ويرى الباحث أن الصواب هو رأي الجمهور لكون الاسم منصوباً بعد (عسى) لأنه يدل على أن المصدر المؤول من أن والفعل في موضع نصب خبر (عسى)

ومن أقوال العرب (عسى الغويرُ أبؤسا)[13] وفيه جاء خبر عسى مفردا فاختلف النحاة في توجيهه:

فقد ذهب ابن الطراوة إلى أنه مما عومل معاملتين فقد بنت(الزباء) قائلة المثل أول كلامها على أمر تظنه ثم ثبت عندها ذلك المتوقَّع فأعملت في بقية كلامها(صار)،وفي ذلك يقول:" 000 استظهر على دعواه بقول الزّباء :(عسى الغويرُ أبؤسا)وأي تناسب بين هذا وما تقدم وكيف خرج من المعلوم الذي يجوز غيره إلى الشاذّ الذي لا يطلق لأحد قوله ،حتى يكون في الحال التي قبل ذلك ، لأنّها قالت :(عسى الغوير ابوسا) في أمر تجوزه ، ثم ثبت عندها ذلك المتوقَّع فأعملت في بقية كلامها صار فكأنها قالت:(صار الغوير أبوسا) ،وهذا التحوّل في المقام الواحد من حال إلى حال في كلام العرب ، واستعمال العامَّة أكثر من أن يحصى واعمُّ وأشهر من أن يشهر أو ينحى "[14]

وذهب تلميذ ابن الطراوة السهيلي إلى نحو ما ذهب إليه استاذه فقال:" 000 ونظيره قول الزباء :حيث تكلمت بـ(عسى) ثم أدركها اليقين فقالت:عسى الغوير وهي متوقعة شرا ،ثم غلب على ظنها الشر فختمت الكلام بحكم ما غلب على ظنها لا بحكم عسى لأن عسى لا يكون خبرها اسما غير حدث فكأنها قالت :صار الغوير أبوسا "[15]

واختلف النحويون في توجيه (عسى الغوير أبؤسا) على مذاهب :

1 – مذهب سيبويه أن (عسى الغوير أبؤسا) مثل من أمثال العرب اجروا فيه عسى مجرى كان [16] . والى هذا ذهب أبو علي النحوي[17] والزمخشري[18] .

2 – ومذهب الكوفيين إلى أنه منصوب بـ (يكون) محذوفة ، والتقدير : أن يكون أبؤسا[19] .

3 – وذهب أبو عبيدة إلى أن التقدير : أن يأتي بأبوس ، فحذف الفعل ، وحرف الجر توسعاً[20] .

4- وذهب ابن كيسان إلى أن "أبوسا" مفعول مطلق ، والتقدير:ان ييأس أبوسا [21]0

نستشف مما تقدم إن ابن الطراوة قد تفرد في رأيه الذي رد به على أبي علي النحوي .

- الأفعال الناقصة :-

لقد تعرض ابن الطراوة بالرد في هذا الباب على أبي علي النحوي قائلاً : " اتبع في هذا الباب من تقدّمه، وفي جميعه ملتفتٌ ومتردِّمٌ ، لا يأتي عليه إلا للمشافهة ، ولا يقوم له إلا للمقاولة ، فالمؤلِّف فيه وغيرُه موضوعٌ عنه اللّومّ ، غيرُ موجَّهٍ إليه العتب ، إلا أنه سمع في قوله تعالى:ﭽ ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ ﭼ[22] ، أن يكون التأنيثُ لـ (آية) فيحدث بالمعرفةِ عن النكرةِ "[23] 0

ولكن لم يحالفه التوفيق في هذا الردّ لان أبا علي لم يقل ذلك وقال : " وقد أجازوا في الابتداء : وهو زيدٌ منطلقٌ على أن يكون هو ضمير القصة والحدث والجملة في موضع الخبر وإذا دخل على هذا الكلام كان، استتار الضمير فيها وارتفع زيد بالابتداء ، ومنطلق بأنه خبر ، والجملة في موضع نصب بكونها خبراً لكان وذلك قولهم (كان زيدٌ منطلقٌ) ، ونظيرُ هذا في (انَّ:انّه زيدٌ منطلقٌ)،وعلى هذا قول من قرأ : " ﮪ ﮫ ﮬ ﮭ ﮮ ﮯ ﮰ ﮱ ﯓ ﯔ " ففي (تكن) ضمير

القصة ، و(آية) خبر ابتداء مقدم والجملة في موضع نصب . ولا يكون التأنيث في(تكن)لـ(آية) ، لما تقدم من انه إذا اجتمع نكرة ومعرفة ، فالاسم المعرفة " [24] .

نستنتج مما تقدم أنه قد وقع تحريف في عبارة أبي علي النحوي من قبل ابن الطراوة حيث وقع التحريف في (أن يكون التأنيث لـ (الآية) حيث قال أبو علي : (لا يكون التأنيث في تكن لـ (آية) . ولم يوفق ابن الطراوة بسبب التحريف الذي وقع فيه ، ولعل الذي وقع به ابن الطراوة من النساخ .

ب- الحروف:-

(ما) الحرفية:-

ردّ ابن الطراوة معترضاً على أبي علي النحوي بقوله " ولكنه اثبت في هذا الباب بيتاً قيده محرفا، واتبعه تفسير مموها مزخرفاً،الخوض فيه تضييع الزمان وإخلال بالقراح والأذهان ، وخالف الجمهور في رفع ما نصبوا ، واعترض بالرفع لما اثبتوا وهو :

فليتَ كَفافاً كانَ خيرُكَ كلُّهُ وشُرك عنِيّ ما ارتوى الماءَ مُرتَوِي[25]

برفع (الماء) واعتقاد النصب في (مرتوي) لغير ضرورة تدعو إليه، من نصب الفاعل ورفع المفعول ، إلّا أن يحكيهُ روايةً ، فروايتها عن أبي علي وأشهر وتقليدنا له لو احتجنا إلى التقليد ألزم واعذر ، وتقدير البيت حقيقة ،(فليت خيرُك كلّه وشرُّك كفافاً) ، فلما أولى الخبر (ليت) نصبه لأنه حرف ناصب يلزم عمله كالباء في قوله تعالى: چ ٻ ٻ ٻ چ [26] تخفض ما وليها ، ولا ينقص عملها ، وان كان ما بعدها غير مضاف إليه ، وإنما هو بحسبهِ محدّث عنه ، ورفع الاسم على جهة المعاقبة بينهما ومرتو هنا يجوز أن يراد به معنى (من) ، فيكون الماء مضافاً إليه كأنه قال : من الماء ، ويجوز أن يكون بحالة من باب الاتحاد والاكتساب ، فيكون الماء مفعولاً به ولا متوجِّه له إلى غير هذين الوجهين " [27] .

وقال أبو علي النحوي : " أنشدنا علي بن سليمان الاخفش :

فليتَ كَفافاً كانَ خيرُكَ كلُّهُ وشُرك عنِيّ ما ارتوى الماءَ مُرتَوِي

إن حملت الضمير على كان فمرتو في موضع نصب ، وان حملته على ليت نصبت قولهُ : وشرُّك ، ومرتوي مرفوعٌ " [28] .

مما تقدم يتبين لنا أن ما قاله ابن الطراوة هو الصواب ويؤيده قول الجرجاني " اعلم أنّ هذا البيت قد وقع في تفسيره تخليط من جهة النقل فليس يتصوّر منه شيء . والصحيح ما اذكرهُ لك . اعلم أنّ(كفافاً) لا يخلو من احد أمرين : اما أن يكون منصوباً(بليت) ، أو يكون خبراً مقدماً على كان فان جعلته خبراً لكان رفعت قوله : خيرُكَ وشرُّكَ ، فكأنك قلت :(فليت كان خيرك كلّهُ وشرّك كفافاً عنّي) ، بمنزلة قولك : (مكفوفين عنّي) ، لان الكفاف مصدر فيقع على الواحد والاثنين والجميع كقولك :(رجلانِ عدلٌ ، وقومٌ عدلٌ) ، أما قوله: (ما ارتوى الماء مرتوٍ) ، ففي موضع نصب على كل حال ،لأنه ظرف كقولك : (لا افعل ذلك ما حنَّتِ النِّيبُ) ، فالمعنى: فليت الأمر كذلك وقت ارتواء الماء مرتو " [29] .

كما أن اختيار أبي علي في هذا البيت من كون مرتو خبراً لكان أو ليت مع صحة إسناد ارتوى إلى مرتو معنى وإعرابا لا وجه له [30] .

ثانيا: الإعراب والبناء :

____

أ- إعراب الأسماء :-

المفعول فيه : -

قال : أبو علي النحوي في هذا الباب " ومن ظروف الزمان ما يستعمل اسماً وظرفاً ومنها ما يستعمل ظرفاً ولا يستعمل اسماً ، فما استعمل اسماً وظرفاً : - اليوم والليلة والساعة ، وما استعمل ظرفاً ولم يستعمل اسماً نحو : ذات مرةٍ ، وما كان العمل فيه كله فنحو : صمت يوماً ، ومن ظروف المكان : سرت فرسخاً وبريداً وميلاً فما كان من ذلك في جواب كم كان العمل فيه كله " [31] .

وردّ عليه ابن الطراوة هذا القول رافضاً إياه قائلاً : " قال في هذا الباب : ومما استعمل ظرفاً ولم يستعمل اسماً نحو : ذات مرةٍ ، ثم قال : سرت فرسخاً وبريداً وميلاً وهو يريد أنها بمنزلة ما يكون ظرفاً ، فينبغي أن تعلم انه لا يكون ظرفاً إلا ما توجه عليه أن يكون جواباً لـ(متى) و (أين) ، وشرطه أن يكون مقتضيً لا مستوفيً ، فأما ما يقع في جواب (ما) و (كم) فهو على غير نصب الظرف " [32] .

مما تقدم نستنتج أن ابن الطراوة وافق في نقده وردّه لهذه المسألة الكوفيين إذ يرون انه ينتصب على التشبيه بالمفعول به،لأنه ليس ظرفاً عندهم"والظرف عندهم ما انتصب على تقدير(في) وإذا عم الفعل الظرف لم يتقدر عندهم فيه (في) ، لان في يقتضي عندهم التبعيض ، وإنما جعلوه مشبهاً بالمفعول لا مفعولاً ، لأنهم رأوه ينتصب بعد الأفعال اللازمة " [33] .

المفعول معه : -

تصدى ابن الطراوة في هذا الباب بالنقد والرد على أبي علي النحوي، ولم يكتف بذلك بل نقد سيبويه أيضاً في هذا الباب إذ قال " وقد بعّض سيبويه هذا الباب بقوله (مفعول به ومفعول معه) ، واعرض صفحاً عن باب الرفع ، ولم يعرض له في قول العرب (أنت وشأنك) و (كلُّ رجلٍ وضيعتهُ) و (أنت اعلمُ وربُّك) وليس للنصب في هذا كلِّه سبيل)[34] وكان ردّه على أبي علي " واقتصر المؤلف في هذا الباب على بعض الصفة ، ولم يشرع فيه شيء من المعرفة فسلك طريق النصب وتاه فيه ولم يثبت قواعده ولا شيّد مبانيه فقرن بين (ما صنعتَ وأباك) وبين (استوي الماءُ والخشبةَ) و (جاء البردُ والطيالِسةَ) ، ولا محالة أنّ الأمرَ عنده واحدٌ " [35] .

وقد شرع ابن الطراوة بالتفريق بين (الواو) و (مع) عند ردّه على أبي علي وسيبويه ، قائلاً : " والذي بين (الواو) و (مع) في هذا الباب بعيدٌ لأنهما فيه ضدّان ، فإذا قلت (جاء زيدٌ مع عمرو) كان (زيد) تابعاً ، وفي قولك (جاء زيدٌ وعمراً) متبوعاً ، وبيان هذا في قولك :(جاء البرد والطيالسة) ، صار البردُ شرطاً في الطيالسة ، ولو قلت (مع) انقلب المعنى " [36] .

ويرى الباحث ان قول ابن الطراوة هو الصواب ، لان النحويين يفرقون بين (الواو) و (مع) [37] ، بمجموعة أمور هي : -

1 – إن الفارق الرئيس بين (واو) المعية و(مع) ، ان مع مكان أو زمان ، بل الأكثر ان يكون للمكان وقد وردت في القرآن في (160) مائة وستين موطناً كلها للمكان ، أما الواو فهي حرف يفيد المصاحبة والاقتران ، وليس مكاناً أو زماناً ولذا قد يختلفان في المعنى وفي ورودهما في التعبير .

2 – ولكون (مع) مكاناً أو زماناً صح الإخبار بها ، ولا يخير بالواو تقول (إن الله مع الصابرين) ولا تقول (إن الله والصابرون) فالواو حرف يفيد الاقتران فلا يتم إلا بالخبر .
3 – قد يكون (مع) للمساعدة والإعانة نحو : ٹ ڈ چ □ □ □ □ □ چ [38] ولا يكون الواو لهذا المعنى " [39] .

الحال : -
قال أبو علي النحوي في هذا الباب " الحال يشبه الظرف من حيث كانت مفعولاً فيها كما ان الظرف كذلك " [40]

وقد ردّ عليه ابن الطراوة هذا القول بقوله " سوّى بين الحال والظرف في العاملين وبينهما بعدُ المشرقين ، ولان العامل في الحال لا يكونُ إلا لفظياً والعامل في الظرف لا يكون إلا معنوياً " [41] .

لقد اغفل ابن الطراوة وتزمت في رأيه وتحامل على أبي علي في هذا الرد والرأي واغفل اختلاف النحويين فيه على ثلاثة أراء : -
الأول : - ما عرف بالعامل اللفظي نحو " جاء زيد ضاحكاً " فزيد مرتفع بأنه فاعل وضاحكا نصبه على الحالية والعامل فيهما الفعل المتقدم[42] .
الثاني : - الجاري مجرى الفعل ، أو هو ما ضمن معنى الفعل وحروفه مثل : اسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة . ونحو زيد ضارب عمرا قائما، محمد مضروب قائما ، زيد حسن منتصرا ، وقد صرح المبرد بعمل هذين العاملين في الحال إذ أورد رأيه قائلاً " إن الحال لا يعمل فيها إلا الفعل أو شيء يكون بدلاً فيه دالاً عليه [43].
الثالث : - هو معنى الفعل ويقصد النحويون بـ (معنى) الفعل هو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه أو ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته [44] .

إعراب الأسماء الجر:-
مذ ومنذ :-
قال أبو علي النحوي في هذا الباب " مُذ ومُنذُ يجوز أن يكون كل واحد منهما اسماً ويجوز أن يكون حرفاً جاراً ، والأغلب على مذ أن تكون اسماً للحذف ، أما الموضع الذي يكونان فيه حرفي جر فقولك : مُنذ كم سِرتَ ، فمنذ حرف لإيصالها الفعل إلى كم " [45]
ردّ ابن الطراوة هذا الرأي بقوله : " ذكرنا فيما مضى أنّ مذ محذوف من(منذُ) ، وأنهما اسمان للزمان ، إلا أنّ المؤلف اعترض علينا في أنها حرف بقوله (منذ كم سرت ، فمنذ حرف لإيصالها الفعل غالى كم) ، واني لأعجب منه كيف عدل في النظر إلى هذا المرمى العظيم البعيد وأجاله الفكر على هذا المعنى الرئيس " [46] .

مما تقدم يتضح لنا أنّ أبا علي النحوي ذهب في رأيه هذا مذهب البصريين ، فهم يستعملون(مذ) و(منذ) اسمين مرة وحرفين مرة أخرى،فإذا وقع بعدها اسم مرفوع فهو،عندهم خبر لـ(مذ) أو(منذ)[47] 0

واستدل البصريون على ما ذهبوا إليه : " إنما قلنا مرفوعاً ما بعدها لأنه خبر عنهما ، وذلك لان مذ ومنذ معناهما الأمد ألا ترى أن التقدير في قولك (ما رأيته مذ يومانِ ومنذ ليلتانِ) أي : أمد انقطاع الرؤية يومان ، وأمد انقطاع الرؤية ليلتان والأمد في موضع رفع بالابتداء ، فكذلك ما قام مقامه ، وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبراً عنهما ، وإنما بنيا لتضمنهما معنى (من والى) ، ألا ترى انك إذا قلت : (ما رأيته مذ يومان ، ومنذ ليلتان) كان معناه : ما رايته من أول هذا الوقت إلى آخره ، وبنيت مذ على السكون لأنه الأصل في البناء ، وبنيت منذ على الضم لأنه لما وجب تحريكها لالتقاء الساكنين حركت بالضم ، لان من كلامهم أن يتبعوا الضم الضم ، كما قالوا (رُدُّ يا فتى) ، والشواهد على ذلك كثيرة جداً"[48] .

وافق ابن الطراوة الكوفيين ، الذين ذهبوا إلى انه فاعل لفعل محذوف فقولك : ما رأيته مذ يومان تقديره : - منذ مضى يومان كما ذهب الفراء إلى انه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف[49] .

واستدل الكوفيون على ما ذهبوا إليه بقولهم " الدليل على أن الاسم بعدها يرتفع بتقدير فعل محذوف انهما مركبان من (من ، وإذ) فتغيرا ، عن حالهما في إفراد كل واحد منهما ، فحذفت الهمزة ووصلت (من) بالذال وضمت الميم ، للفرق بين حالة الإفراد والتركيب ، والذي يدل على أن الأصل فيهما (من وإذ) أن من العرب من يقول في(مُنذ، مِنذ) بكسر الميم فكسر الميم يدل على أنها مركبة من (من وإذ) ، وإذا ثبت أنها مركبة من (من وإذ) كان الرفع بعدها بتقدير فعل ، لان الفعل يحسن بعد إذ : والتقدير : -(ما رأيته مذ مضى يومان ، ومنذ مضى ليلتان) ،فأما إذا كان الاسم بعدهما مخفوضاً كان الخفض بهما اعتباراً بمن ،ولهذا المعنى كان الخفض لـ(منذ) أجود من مذ : لظهور نون من فيها تغليباً لمن ، والرفع بـ(مذ) أجود لحذف نون منها تغليباً لـ(إذ)، والذي يدل على أن أصل(مذ ومنذ) واحد انك لو سميت بـ(مذ) لاقت تصغيره (مُنَيذ) وفي تكسيره (امناذ) فتعود النون المحذوفة : لان التصغير والتكسير يردون الأشياء إلى أصولها)[50] .

واستدل الفراء على قوله : " إنما قلت إن الاسم يرتفع بعدها بتقدير مبتدأ محذوف ، وذلك لان مذ ومنذ مركبتان من (من وذو) التي بمعنى الذي وهي لغة مشهورة " [51] .

والدليل على موافقته للكوفيين قوله " وإذا رفعت كان المعنى :(ما رأيته مذ كان يومان)، وأسماء الزمان تضاف إلى الأفعال ظاهرة ومقدرة نحو قوله : (حين النزول يكون غاية مثلنا) " [52] .

واني أرجح رأي أبي علي النحوي والبصريين ، لان رأيهم لا يحتاج إلى تقدير محذوف ، يتضح المعنى بدونه .

ب – إعراب الأفعال :-

نصب المضارع :-

لم يتعرض ابن الطراوة لأبي علي في بداية هذا الباب بالردّ ، ولكنه نقد سيبويه وردّ عليه وخرج عن منهجه الذي وضعه في رسالته الإفصاح ، الذي يقتضي النقد وإيضاح الأخطاء التي ورد في الإيضاح إذ قال " وهذا لا ندفعه ولكن نبهم عليه تضيع ما سطر في الحرف سيبويه ،

فانه أجاز فيه النصب والصواب ما قاله المؤلف[53] إن شاء الله " [54] ، ولكنه تعرض في نهاية الباب لأبي علي في قوله " وزعم أن الجواب يكون بعد الفاء في ستة مواضع ، وبدأ بالنفي وهو باطل ، لا يكون للنفي جوابُ لأنه رد على الإيجاب ، وإنما ينصب فيه إذا قُصد به الخروج ممّا قبله " [55] .

إن الفعل المضارع ينتصب بعد الفاء بشرطين : -

1 – أن يكون نصباً في السبب .

2 – أن يتقدمها نفي طلب كالأمر والنهي ، وما إلى ذلك .

ونحن نعني أن تنصب وهي واجبة الحذف الفعل المضارع بعد الفاء المجاب بها نفي محض ، أو طلب محض نحو : ما تأتينا فتحدثنا [56] .

ويذكر النحويون للفعل المنصوب بعد الفاء في نحو قولهم (ما تأتينا فتحدثنا) معنيين بجمعها التنصيص على السبب :-

الأول :- ما تأتينا فكيف تحدثنا ؟ أي انك لا تأتينا ولهذا لا تحدثنا ولو أتيتنا لتحدثنا

ثانياً : - انك تأتينا ولكن لا تحدثنا أي : ما أتيتنا ولا لم تحدثنا ، والمعنى انه يقع منك إتيان كثير ولا حديث منك[57].

مما تقدم يتضح لنا إن ابن الطراوة كان مصيباً في نقده وتوجيهه .

جزم المضارع :-

قال أبو علي النحوي في هذا الباب " وأما (لما) فتمثل لم في الجزم " [58] . ومعنى هذا انه يجعلها في الدلالة سواء ، ولذلك ردّ عليه ابن الطراوة بقوله " هذا خطأ فاحش وإنما هي التي تجيء في مقابلة لو " [59] .

الواضح من كلام ابن الطراوة ان (لو) للامتناع في الماضي ، و(لما) للوجود فيه واستشهد على قوله بقول سيبويه " أما (لما) فهي للأمر الذي وقع لوقوع غيره " [60] .

ومن المعلوم أن الفرق بين (لم) و (لما) في خمسة أمور هي : -

1 – إن المنفي بـ(لم) قد يكون منقطعاً ، وقد يكون مستمراً ، في حين إن المنفي بـ (لما) مستمر النفي إلى حين التكلم نحو (لما ينجح) قيد استمرار النفي[61] .

2 – إن منفي (لما) لا يكون إلا قريباً من الحال ، ولا يشترط ذلك في نفي لم قد يكون نفيها قريباً أو بعيداً [62]

3 – دخول إن الشرطية على (لم) ، وهذا ممتنع في (لما) [63] .

4 – يفيد المنفي بـ(لما) معنى التوقع ، وليس كذلك المنفي بـ(لم) وذلك ان (لما) لنفي (قد فعل) ، و(قد) فيها معنى التوقع [64] .

5 – يجوز الاستغناء ب(لما) عن ذكر منفيها إذا دل عليه دليل ، ولا يجوز ذلك بعد (لم)[65] .

مما تقدم تبين إن ما قال به ابن الطراوة هو الصواب كما أوضحنا .

ثالثاً : المشتقات :-

اسم الفاعل :-

ردّ ابن الطراوة على قول أبي علي النحوي في هذا الباب حين انشد قول الاعشى:[66]

يوماً تَراها كَشبهِ أردية العُصـ ب ويوماً أُديمها نَفِلا

إذ قال أبو علي : " لو قلت هذا ضارب زيدٍ اليوم وغدا عمرا ، لكان قبيحاً نصبت عمرا أو جررتهُ لفصلكَ بين حرف العطف ، وما عُطِف به الظّرف وقد جاء ذلك في الشعر قال الأعشى :

يوماً تَراها كَشبهِ أردية العُصـ ب ويوماً أُديمها نَفِلا[67]

فردَّ عليه ابن الطراوة بقوله : " وإما البيت الذي أجراه على المسألة قبله من الاضطرار فليس ذلك ، لان المسألة متقاذفة الأجزاء ، وغير جارية من الوضع على استواء والبيت على نسب متقابلة ، وأجزاء مؤتلفة ، ليس فيها أكثر من إضمار فعل دلَّ عليه ما قبله ، فأغنى عن إعادته وهو : -

يوماً تَراها كَشبهِ أردية العُصـ ب ويوماً أُديمها نَفِلا

وتقديره : ويما ترى أديمها نفلا " [68] .

ويرى الباحث أن ما قاله ابن الطراوة هو الصواب وذلك لأنه لم يرد القياس على ما قاله أبو علي [69] .

الصفة المشبهة : -

نقد ابن الطراوة ما ذهب إليه أبو علي النحوي على انه قصر الصفة المشبهة على (حسن) ونحوه بقوله " مما يقطع انه قصر هذا الباب على (حسن) ونحوه مما لا يأتي على وزن (فاعل) ، واستظهاره بعد الحروف والحركات والسكنات حين شاكل لفظ ضاربٍ ليضرب ، فصارت هذه المشاكلة عنده موجبة لان يعمل عمله ، وينبغي له أن يعرض ليقبل مثالاً يجري عليه ليعمل عمله كأنه (فاعل) يوزن كابل ، فالكلام في مثل هذا تضيع للزمان وتحيير للأذهان " [70] . من الملاحظ أن أبا علي النحوي لم يقتصر هذه الصفات على (حسن) بل جاء إلى شبه وكان قوله : " هذه الصفات مشبهة باسم الفاعل كما أن اسم الفاعل مشبّهاً بالفعل وذلك نحو : (حسنٍ ، شديدٍ ، كريمٍ وجهُهُ) ، شبهها باسم الفاعل انها تذكر وتؤنث ، وتثنى وتجمع بالواو والنون،والألف والتاء ، وتنقص هذه الصفات عن رتبة اسم الفاعل بأنها ليست جارية على الفعل ، فلم تكن على أوزانه الفعل كما كان ضارب في وزن الفعل وعلى حركاته وسكونه " [71] .

ولعل هذا من الوهم الذي وقع فيه ابن الطراوة ، أو قد يكون هذا موجوداً في إحدى نسخ المخطوط الإيضاح العضدي لأبي علي وكانت هي المعتمدة عنده .

كما ردّ ابن الطراوة على أبي علي النحوي مرة أخرى بقوله " وزعم في هذا الباب إن الأبواب من **قوله تعالى چگ گ گ ڳ ڳچ** [72] ، مرتفع على البدل من المضمر في (مفتحة) لا على منفتحة ، لأنه لا عائد فيه على (جنات عدن) وهذا نفسه يلزم في البدل ، لأن بدل

البعض والاشتمال لابدّ فيه من عائد على الأول فالذي فرّ عنه فيه قع ، ومنه الالف واللام للتعريف في هذا ونحوه أن تعاقب الإضافة ، وليس في هذا الباب مسألة فيها لام التعريف إلا وهي معاقبة للعائد على ما قبله " [73] .

إن المتأمل لرد ابن الطراوة يجد انه قد وافق الكوفيين في نيابة (ال) عن الضمير[74] ، المضاف إليه في رأيه هذا وابن كيسان [75] ، في حين إن أكثر البصريين منع النيابة ، وليس خافياً هذا لان ابن الطراوة كوفي النزعة[76] ، وأبو علي بصري النزعة ، والراجح عندي ما ذهب إليه ابن الطراوة لأنه لا يحتاج إلى تقدير أو حذف .

رابعاً : المصدر : -

ردّ ابن الطراوة على أبي علي النحوي بقوله : " وأجاز في هذا الباب (أعجبني الضربُ زيد عمراً) وهذا باطلٌ لا وجه له وتوهُّم فاسدٌ لا يعبأ به،لان (الضرب) هنا هو اسم الجنس المأخوذ في غير ماحق لا يتوجّه فيه إلا ما يتوجه في (رجل) من بابه ،لأنه في مقابلته ،وموضوع بإزائه ، ويدلّ على فساد امتناع وجوده في نثر أو نظم بغير نظر فيه ولا بحث، فأما قوله [77] : -

ضعيفُ النكايةِ أعــداءهُ   يخالُ الفِرارَ يُراخي الأجَــل

فلام التعريف فيه معاقبةٌ العائد عليه ،تقديره: ضعيفٌ نكايتهُ أعداءه كأنه قال : قليلةٌ إساءته عدُوَّه000ومثله قوله الأخر [78] : -

لَقد عَلِمت أُولى المُغيرةِ أنّني   لحِقتُ فلم أنكُل عن الضربِ مسمَعاً

أراد عن ضربي مسمعا ،وعاقبت لام التعريف العائد،أما مع وجود الفاعل والمفعول بعده فباطل لا تقوله العرب ولا يتوجه عليه النظر ، وإنما هو ضرب من الغلط ، كخط المبتدئ على النقط " [79] .

لقد اختلف النحويون في إعمال المصدر المعرف بـ(أل)عمل فعله على أراء : -

1 – ذهب سيبويه إلى جواز إعماله دون قبح [80] ، ونقل عن الفراء أيضاً[81] .
2 – ذهب الكوفيون والبغداديون ، وابن السراج إلى أنه لا يجوز إعماله وما ظهر بعده من معمول فعامله محذوف يفسره المصدر[82] .
3 – ذهب أبو علي النحوي وجماعة من البصريين إلى جواز إعماله على قبح[83].
4 - مذهب ابن الطراوة إن عاقبت الإلف واللام الضمير جاز إعمال وإلا فلا ، ورد على أبي علي وتابعه في ذلك أبو بكر بن طلحة[84] وقد أورد أبو حيان شواهد كثيرة موافقا لابن الطراوة منها قول الشاعر:

فانك والتكليف نفسك دارمـا   كشيء مضى لا يدرك الدهر طالبه

وقول الأخر:

فأصبحن ينشرن آذنهن   في الطرح طرفا يمينا شمــالا [85]

ويرى الباحث إن مذهب ابن الطراوة ومن تبعه هو الراجح لأمور هي : -

1 – أنّ كثرة الشواهد التي ورد فيها لمصدر معملا مما يجعل تأويلها امرأ غير مقبول فإذا علمت أنهم يجعلون التقدير في مثل " ضعيف النكاية أعداءه " ضعيف ينكي أعداءه علمها مدى ما فيه من بعد [86] . وهذا ما يردّ مذهب الكوفيين 0

2 – إن الشواهد التي أوردها النحويون لإعمال المصدر المعرف بـ (أل) تعاقبه (أل) في جميعها الضمير المضاف إليه .

خامساً : الأساليب:-

النفي : -

قال أبو علي النحوي في قول " الشاعر [87]

وردَّ جَازِرهُم حرفا مصرَّمةً   ولا كريمَ من الولدانِ مصبُوحُ

وان شئت جعلت مصبوحاً صفة على الموضع وأضمرت الخبر ، وان شئت جعلته خبراً " [88] .

وردّ ابن الطراوة عليه هذا القول بقوله : " وهذا جهل بالمعنى المقصود إليه ، ولا يجوز النعت في هذا بحالٌ لأنه لم يرد أن ينفي الولدان المصبوحين من الدنيا أو من الوجود وإنما زعم أنهم لا يصبحون لعدم اللين وشدة الزمان ، وما أراه إلا قاس قوله على قول الأخر [89] : - (ولا كهذا الذي في الأرض مطلوبُ) فهذا غيرُ ذلك ، فلم يفرق بينهما " [90] .

ويرى الباحث صواب قول ابن الطراوة لان المعنى يؤيده قول ابن يعيش فالشاعر قال : " وصفة سنة شديدة الجدب قد ذهبت بالمرتفق فاللبن عندهم معتذر لا يسقاه الوليد الكريم فضلاً عن غيره لعدمه فجازرهم يرد عليهم من المرعى ما ينحرونه للضيف اذ لا لبن عندهم " [91] . وهذا يعني ان إعراب (مصبوح) على أنه خبر أولى .

القسم : -

قال أبو علي النحوي في معرض حديثه عن جملة القسم " والتي من الابتداء والخبر قولهم : لعمرك لا فعلن ، وعلى عهد الله ، وأيمن الله " [92] .

وقد ردّ ابن الطراوة على أبي علي النحوي معترضاً عليه بقول : " قال على عهد الله وهذا لا يقال ، وإنما ذكر سيبويه تقريباً ، كما قال : ضربت زيداً ضربته ونحوه مما يقدّر لفظه ، ولا يجوز النطق به ولا استعماله " [93] .

ما ذكره ابن الطراوة فيه تحامل على سيبويه ، لان سيبويه الذي تبعه أبو علي يقول في كتابه " مثل أيم الله ، وأيمن: لاها الله ذا ، إذا حذفوا ما هذا مبني عليه ، فهذه الأشياء فيها معنى القسم ،

ومعناها كمعنى الاسم المجرور بالواو وتصديق هذا قول العرب : علّي عهدُ الله لأفعلنّ ، فـ (عهد) مرتفعة ، وعليّ مستقرّ لها وفيها معنى اليمين " [94] .
هذا نص سيبويه الذي جاء في كتابه ، يذكر أن (عليّ عهد الله) قول العرب مما يدل على أنه ليس تمثلاً من سيبويه كما ادعى ابن الطراوة[95] . ويدل ما ذكر سيبويه على جواز هذا التركيب وصحة القياس عليه ، إذ لم يخرجه سيبويه على غير ظاهره ، ولم ينص على قلته أو شذوذه وهذا لما يستدل به على عدم صحة ما ذكره ابن الطراوة .
التعجب : -
قال أبو علي النحوي " التعجب يكون بلفظين احدهما قولك : - ما أحسنَ زيداً ، وما أعلمَ عمراً ، والأخر ما كان على (افعل به) نحو قولك : أكرم بزيدٍ وأحسن بعمرو ، وقولك اعلم فعل ماضٍ وفيه ضمير يعود على المبتدأ الذي هو (ما) وذلك الضمير رفع بأنه فاعل ، وزيدا وما أشبههً نصب بأنه مفعول به وتقديره : شيء أحسنَ زيداً ، والضرب الأخر من لفظي التعجب نحو : أكرم بزيد واعلم به وأطيب به فاللفظ في هذا لفظ الأمر والمعنى ، معنى الإخبار ، والمعنى صار (زيد ذا علم وذا كرم) والجار مع المجرور في موضع رفع بأنه فاعل كما أنهما كذلك في قولهم (كفى بالله) "[96] .
وقد ردّ عليه ابن الطراوة بقوله " ومما صرّح بالخطأ فيه ثقةً بمن وافقه عليه زعمه في (بزيدٍ) من قولك (أحسن بزيدٍ) أنه فاعل ، والباء فيه بمنزلتها في قوله تعالى ﭽ بالله ﭼ ﭽ[97] ،وهذا قول لا وجه له ، لأن حذف الباء من الآية يوضح معناها ، وحذفها من المسألة يمنع النطق بها " [98]
ومعلوم أن للتعجب صيغتين قياسيتين هما (ما افعله) و(افعل به) ، وقد اختلف النحويون في (افعل) على مذهبين :-
الأول :- مذهب الجمهور : ذهب الجمهور إلى أنه أمر في اللفظ خبر في المعنى ، ومعناه الماضي فمعناه (افعل) أي صار ذا كذا ، فهو مثل (أبقلت الأرض) صارت ذا بقل و (أجنى الشجر) صار ذا جني[99] . وهو اختيار أبو علي 0
قال ابن عصفور:(ونظير ذلك في أن اللفظ لفظ الأمر،والمعنى على غير ذلك قوله تعالى (ﯙ ﯚ ﯛ ﯜ ﯝ ﯞ ﯟ ﭼ [100] فمعناه:فَيَمُدُّ) [101]
والفاعل على هذا الرأي هو الضمير المجرور بالباء الزائدة كزيادتها في فاعل "كفى" [102]،ومنه قوله تعالى (ﭽ بالله ﭼ ﭽ0
واعتذر عن لزوم زيادتها بان " أفعل " كانت في الأصل ماض على صيغة " أفعل" كـ"أحسن" أي بمعنى صار ذا حسن ، ثم غيرت الصيغة فقبح إسناد صيغة الأمر إلى الاسم الظاهر فزيدت الباء في الفاعل ليصير على صورة المفعول به المجرور بالباء كامرر بزيد ،ولذلك التزمت زيادتها صونا للفظ عن الاستقباح[103]

الثاني :- وذهب الفراء والزجاجي وان كيسان والزمخشري وابن خروف ، إلى أنه أمر حقيقة أي ان الباء ليست داخلة على الفاعل فهي داخلة على المفعول ،وفي اعتبار المخاطب في "أفعل بـه " المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل يا حسنُ أحسن بزيدٍ أي ألزمـه ودم بـه (104). ووافقهم فيـه ابـن الطراوة .

ويرى الباحث صواب قول ابن الطراوة والمذهب الذي ارتضاه لان مجيء الأمر من الماضـي غير مألوف ، أما مجيء الماضي بمعنى الأمر فمنه(اتقـى امرؤ بـه) وان زيـادة البـاء فـي الفاعل قليلة والأكثر زيادتها في المفعول (105).كما في قوله تعالى: ﴿ ۀ ۀ ہ ہ ہ ﴾ (106)

سادساً : التوابع : -

توابع الأسماء : -

قال أبو علي : " وما كان صفة للنكرة جاز أن يكون حالاً من المعرفة إلا الفعل الماضـي فانـه لا يكون حالاً حتى يكون معه " قد" مضمرة أو مُظهرةٌ ، أو تجعل الماضي وصفاً لمحذوف كقولـه تعالى ﴿ ہ ہ ہ ھ ﴾ (107) أي جاؤوكم قوماً حصرت صُدورهم فحذف الموصوف المنتصب على الحال ، وأقيم صفته مقامة ولا يجوز أن يكون (حصرت) دعاء " (108) .

وقد ردّ عليه ابن الطراوة بقوله : " ثم تلا قوله تعالى ﴿ ہ ہ ہ ھ ﴾ وأبـى أن يكـون دعـاء عليهم والصواب نحو قوله تعالى ﴿ ڎ ڎ ڈ ڈ ژ ﴾ (109) ، وزعم أنـه حذف المنتصب على الحال وهو " قوماً حصرت صدورهم " وجعل (قوماً) حالاً وهو اسم نحو:رجـالٍ وحبـالٍ واعتقد(قد) مضمرة على رأيه ، وهـذا علـى مـا تـراه من ضـروب الاحتمـال ، وكثرة الإضمار والله اعلم بالصواب " (110) .

إن ما قاله ابن الطراوة نسبة ابن بابشاذ إلـى المبرد ثم قـال : " وقـد رده أبـو علـي مـن جهـة أن بعده " أو يقاتلوا قومهم " ونحن لا ندعو عليهم بأن يضيق الله صدورهم عن قتـالهم قومهم بـدليل قولنا في الـدعاء : اللهم ألقِ بأسهم بينهم ، فلمـا كـان فـي الآيـة مـا يفسر الـدعاء ضـعف قـول أبـي العباس"(111) 0

مما تقدم يتضح لنا أن ما قاله ابن الطراوة غير بعيد عن قول أبـي علـي النحـوي، إذ المعنـى لا يؤيده ولعل الأولى في هذه الآية أن يقال (حصرت صـدورهم) حـال ،ومجـيء الحـال فعـلاً ماضـياً غير مقترن بـ (قد) مما أجازه الكوفيون والاخفش(112) .

العطـف : -

ذهب أبو علي النحوي في هذا الباب إلى جواز ضم المعطوف ب(أو) والمعطوف عليـه إلـى بعضهما متقدمين أو متأخرين، يقول أبو علـي " فأمـا المتصـلة فإنهـا لا يستفهم بهـا حتـى يحصـل عند السائل العلم بما سأل عنه بـ(أو) ويقول المستفهم : أزيد عندك أو عمرو " (113) .

وقد خطّأ ابن الطراوة هذا الرأي ،بقولـه: " وأسـاء العبـارة فـي قولـه :أزيـدٌ عنـدك أو عمـروٌ ؟ والصواب ضمُّ أحد الاسمين إلى الأخر قبل عندك أو بعدها " (114) .

لقد فات ابن الطراوة أن ما ذكره أبو علي قد ذكره سيبويه بقوله "000 فان شئت قلت ما أدري أزيد عندك أو عمرو فكان جائزا حسنا ، كما جاز أزيد عندك أو عمرو ؟ وتقدم الاسمين جميعاً مثله وهو مؤخر وان كانت اضعف " [115] .

نحن إذا إمام مذهبين : -

الأول : - سيبويه وأبي علي اللذين قالا يجوز تأخير المعطوف والمعطوف عليه معا نحو (أعندك زيدٌ أو عمرو) ، وجواز تقديم احدهما على الأخر نحو (أزيد عندك أو عمرو) ، وجواز تقديمها معاً نحو (أزيد أو عمرو عندك).

الثاني : - ابن الطراوة الذي جوز تقديمها أو تأخيرهما مضموما احدهما إلى الأخر، واني إميل إلى ما قال به ابن الطراوة وذلك لوروده في القرآن الكريم نحو قوله تعالى چک ک گ گ گ گ گ گ ڳ ڳ ڳ گ چ [116] ، حيث جاءت(أو) عاطفة جملة على جملة .

ولكن أعتقد –والله اعلم- أن ما ذهب إليه ابن الطراوة في عد ما ذكره أبو علي وسيبويه خطأ فيه تضييق على الناطقين بالعربية لا مبرر له0

نتائج البحث

بعد ان تم بحمد الله هذا البحث توصلت فيه إلى بعض النتائج والملاحظات وهي :-

1 -يعدُّ كتاب الإفصاح من أوائل المؤلفات الأندلسية التي خُصصت لنقد كتاب نحوي ،والذي استرعى انتباه كثير من النحاة0

2- كان ابن الطراوة نحوياً عميق التفكير قوي الحجة حسن التحليل يضع إصبعه على المسالة ويعمل فكره فيعرف أوجهها واستطاع أن يقدم أسلوبا جديدا للدرس النحوي ومنهجا متميزا في معرفة أسرار العربية وطريقة البحث فيها

3 - يعدّ ابن الطّراوة فيما طرحه وناقشه من آراء له في النّحو انموذجاً يحتذى به في مناقشة مسائل هذا العلم، وبالتّالي الوصول إلى أحكام علميّة سليمة، يهتدي بها دارسو اللّغة العربيّة 0

4 -وردت بعض العبارات في الإفصاح التي لا تليق بالعلماء الذين يناقشون المسائل في هدوء مناقشة موضوعية ومنها:(إنما هو ضرب من الغلط كخط المبتديء على النقط 000)

5 - خروج ابن الطراوة عن منهجه الذي نص عليه في رسالة الإفصاح حيث ذكر انه لا يتعرض لأبي علي النحوي إلا في ما تفرد به وخالف نص سيبويه في حين نراه ينقده في مواضع وهو لم يتفرد في رأيه ولم يخالف سيبويه، فضلا عن رده على سيبويه في بعض المواضع من رسالته0

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

Abstract

Is m Freshness respected scholar and Grammar great for as long as they stop us his views that came out with an audience visual or on Sibawayhi and approved the AIkoviin or disagreed also one of the scholars of Andalusia who have had considerable attention Quran and the Arabic

language which is I m freshness of the early Alandlsin who wrote the grammar .

It is provoked by the book ((message disclosure ordains some of the error in the illustration)) which was released in Baghdad Dr.Hatim achievement in 1990 in favor of the guarantor Vortoit to clarify his opinion on the clarification of the drachial Abe grammar and Abyan style. And enrolled research introduction and pave ensure translation driefm tenderness or then the responses.

I m Freshness grammatical dad to grammar and show that I m Freshness is the idea realizes its aspects and able to provide a new approach of studying grammar and a method of excellence in Knowledge of the secrets of the Arab and search method which has got out of tenderness for method provided for in the message say when he stated he was accustomed to expose the Abu Ali grammar only in the uniqueness and violates the text Sibawayhi as well as the response to Sibawayhi at some points in his letter, is I m Freshness With raised the performance of his as a model example in the discussion of the science.

Praise be to Allah, Lord of the Worlds

ثبت الهوامش

(1) معجم البلدان : 152/1 .
(2) الذيل والتكملة لكتابي الموصول والصلة : 79/4 .
(3) بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس: 290 .
(4)ينظر: كشف الظنون لحاجي خليفة: 399/1.
(5)ينظر: كشف الظنون: 507 ،
(6)ينظر: بغية الوعاة للسيوطي: 602/1 0
(7) رسالة الإفصاح: / 40 ، وينظر: الإيضاح العضدي / 75 .
(8) ينظر: الإيضاح العضدي / 75 ،وشرح المفصل لابن يعيش:373/4 ، ومنهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك :لأبي حيان الأندلسي :69،وارتشاف الضرب: 123/2 .
(9) ينظر: شرح الرضيِ: 302/2 ، ومغنى اللبيب: 133/1 .
(10) ينظر: شرح الرضيِ: 302/2 ، ومغنى اللبيب: 133/1 .
(11) ينظر: ارتشاف الضرب: 576 ، ومغنى اللبيب: 133/1 ،همع الهوامع: 130/1 .
(12) رسالة الإفصاح / 22 .
(13) وهو مثل يضرب في وقوع الشر . قالته / الزباء بنت عمرو، ينظر الأغاني: 253/12 ، ومجمع الأمثال:17/2 0
(14) رسالة الإفصاح : 40 .
(15)نتائج الفكر:للسهيلي: 82 0
(16) الكتاب: 158/3 .
(17) ينظر: الإيضاح العضدي: 76 .
(18) ينظر:شرح المفصل:4 / 374 .
(19) شرح التصريح: 203/1 ، وينظر خزانة الأدب: 79/4 ، ومنهج المسالك إلى ألفية ابن مالك للاشموني: 68 وفيه انه مذهب ألكسائي .
(20) ينظر: شرح التصريح :204/1 ، ومنهج المسالك: 68 .

(21) ابن كيسان النحوي:282 0
(22) سورة الشعراء : 197 .
(23) رسالة الإفصاح: / 42 .
(24) الإيضاح العضدي: 103 / 104 / 105 .
(25) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي ، ينظر شعراء الأمويون د . نوري حمودي القيسي : 275/3 .
(26) الرعد:43 0
(27) رسالة الإفصاح : 43 /44 .
(28) الإيضاح العضدي: 122 – 123 .
(29) المقتصد في شرح الإيضاح: 1 / 466 – 467 .
(30) ينظر: الامالي الشجرية:298/1 .
(31)الإيضاح: 178 ، 179 .
(32) رسالة الإفصاح : 63 ، 64 .
(33) همع الهوامع: 198/1 .
(34) رسالة الإفصاح : 73 ، وينظر: الكتاب: 150/1 – 154 .
(35) رسالة الإفصاح :73 ، وينظر الإيضاح العضدي: 193 / 195 .
(36) رسالة الإفصاح :73 .
(37) ينظر التطور النحوي للغة العربية المستشرق الألماني برجشتراسر :85 .
(38) سورة البقرة : 153 .
(39) معاني النحو ، فاضل صالح السامرائي :243/2 – 244
(40) الإيضاح العضدي : 199 .
(41) رسالة الإفصاح : 75 .
(42) ينظر: شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: 333/1 ، وشرح الرضي: 201/1 ، وشرح ابن عقيل: 1/ 647 ، وشرح الاشموني :451/1 .
(43) المقتضب: 4 / 300 .
(44) ينظر: المقتضب: 301/4 ، والأصول في النحو : 264/1 ، وشرح الجمل الزجاجي لابن عصفور: 333/1 .
(45) الإيضاح العضدي : 261 .
(46) رسالة الإفصاح: 89 .
(47) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: 382/1 ، شرح الرضي: 118/2 ، شرح المفصل: 46/8 ، شرح التصريح: 20/2 .
(48) الإنصاف :391/1 – 392 .
(49) ينظر: الإنصاف: 382/1 ، شرح الرضي: 118/2 ،و شرح المفصل: 46/8 ، وشرح التصريح: 20/2
(50)الإنصاف :382/1 – 383 .
(51) المصدر نفسه:1/ 383 0
(52) رسالة الإفصاح : 90 .
(53) يقصد أبا علي النحوي ، صاحب الإيضاح العضدي .
(54) رسالة الإفصاح : 98 .
(55) رسالة الإفصاح : 99 .
(56) ينظر: شرح ابن عقيل: 349/2 ، وأوضح المسالك: 3 / 175 .
(57) ينظر: الكتاب: 418/1 ، والمقتضب :16/2 ، شرح الجمل الزجاجي :لابن عصفور: :203/220 .
(58) الإيضاح للعضدي : 319 .

(59) رسالة الإفصاح : 99 – 100 .
(60) الكتاب: 312/2 .
(61) ينظر: المقتصد في شرح الإيضاح :2/ ، ومغني اللبيب: 278/1 ، وشرح قطر الندى وبل الصدى: 83 – 84 ، والأشباه والنظائر :223/2 – 228 ، وشرح التصريح: 179/1 .
(62) ينظر: مغني اللبيب: 219/1 .
(63) ينظر: شرح التصريح: 247/2
(64) ينظر: الكتاب: 307/2 .
(65) ينظر :مغني اللبيب :279/1 ، شرح قطر الندى : 84 .
(66) ينظر : ديوان الأعشى : 283 0
(67) الإيضاح العضدي :144 – 148 .
(68) رسالة الإفصاح : 50 .
(69) ينظر: ارتشاف الضرب: 369/1 – 370 ، شرح الجمل الزجاجي :لابن عصفور: 165/1 ، وهمع الهوامع: 53/4 .
(70) رسالة الإفصاح: 51 .
(71) الإيضاح العضدي : 151 .
(72) سورة ص : 50 .
(73) رسالة الإفصاح : 52 .
(74) ينظر : معاني القرآن:للفراء:408/2 ، والبحر المحيط : 113/1 ، ومغني اللبيب 77/1 ، همع الهوامهع: 80/1 .
(75) ابن كيسان النحوي : 262 .
(76) المدارس النحوية: شوقي ضيف: 296 .
(77) البيت من شواهد الكتاب سيبويه التي لم يعرف قائلها: 192/1، وينظر:الإيضاح :160/1 .
(78) البيت لمرار بن سعيد الفقعي: شعره / 464 .
(79) رسالة الإفصاح : 56 .
(80) الكتاب :192/1 – 193 .
(81) التذيل والتكميل في شرح التسهيل :لأبي حيان الأندلسي: 237/3 ،
(82) ينظر:همع الهوامع :93/2 .
(83) التذييل والتكميل: 237/3
(84) التذييل والتكميل: 238/3
(85) التذييل والتكميل: 238/3 ، وينظر:ارتشاف الضرب: 197/3 ، وهمع الهوامع :93/2
(86) ارتشاف الضرب 447/1 .
(87) البيت لرجل من النبيت،ينظر: الشعر والشعراء: 245 ، وإيضاح شواهد الإيضاح 271 .
(88) الإيضاح العضدي : 240 .
(89) البيت لامرئ ألقيس : ديوانه: 227 .
(90) رسالة الإفصاح :85 .
(91) شرح المفصل: 1 / 107 .
(92) الإيضاح العضدي : 263 .
(93) رسالة الإفصاح :91 .
(94) الكتاب: 503/3 ، وينظر:التوطئة لأبي علي الشلوبين : 236 .
(95) ينظر: رسالة الإفصاح : 91 ، 92 .
(96) الإيضاح العضدي : 91 - 92 .
(97) سورة الرعد : 43 .
(98) رسالة الإفصاح : 41 .

(99) ينظر شرح المفصل 118/1 ، شرح الرضي: 310/2 ، وتوضيح المقاصد 58/3 – 59 .
(100) مريم :75 0
(101) شرح جمل الزجاجي:لابن عصفور:2 :50 0
(102) ينظر: شرح المفصل: 4 :418 ،وشرح جمل الزجاجي:2 :50 0
(103) ينظر:شرح التصريح :2 :88 ،وحاشية الصبان :3 :28
(104) ينظر: شرح الرضي: 310/2 ، الجني الداني في حروف المعاني :1 :6 ،وارتشاف الضرب :2067 ،و شرح التصريح :88/2 0
(105) ينظر: شرح الرضي: 310/2 .
(106) البقرة:195 0
(107) سورة النساء : 90 .
(108) الإيضاح العضدي : 276 – 277 .
(109) سورة المسد : 1 .
(110) رسالة الإفصاح : 94 .
(111) شرح الجمل لابن بابشاذ : 97 ، وينظر الجامع لحكام القرآن:للقرطبي : 310/5 ، والمقتضب: 124/4 – 135 ، والمقتصد : 915 .
(112) ينظر: الإنصاف: 252/1 ، ومشكل إعراب القرآن: مكي بن أبي طالب : 25 ، والبيان في غريب إعراب القرآن للانباري : 263/1 .
(113) الإيضاح العضدي :290 .
(114) رسالة الإفصاح : 96 .
(115) الكتاب :3 /180 .
(116) سورة الزخرف : 40 .

ثبت المصادر

-القران الكريم
- ابن كيسان النحوي حياته آثاره وآراؤه ، د0 محمد إبراهيم ألبنا ، دار الاعتصام تونس 1395هـ -1975م 0
-ارتشاف الضرب من لسان العرب ، لأبي حيان الأندلسي ،(ت745هـ)،تحقيق:مصطفى احمد النماس ،القاهرة، 1984-1987 0
-الأشباه والنظائر في النحو ، لجلال الدين السيوطي ، (ت 911 هـ) ، تحقيق : طه عبد الرؤوف، الشركة الطباعة الفنية المتحدة القاهرة 0
- الأصول في النحو، لابن السراج (ت 316هـ) ، تحقيق:د0عبد الحسين الفتلي مطبعة النعمان النجف ، 1393هـ - 1981 م0
- الأغاني، لأبي الفرج الأصفهاني (ت360هـ) ، دار الكتب بمصر 0-
- الامالي الشجرية ، لأبي السعادات هبة الله بن علي الشجري (ت 542هـ) ، دار المعارف بيروت 0
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، لأبي البركات الانباري (ت577هـ) ،تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ، 1380هـ -1961م0
- أوضح المسالك على ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري (ت 761هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد ،مطبعة السعادة 1386هـ 1967م0
- الإيضاح العضدي ، لأبي علي النحوي (ت377هـ) ،تحقيق: حسن شاذلي فرهود 1389هـ دار التأليف بمصر 0
- إيضاح شواهد الإيضاح،لأبي عبد الله القيسي،تحقيق:محمد بن حمود ،مكة المكرمة،1985 م0

- البحر المحيط ، لأبي حيان النحوي (ت745هـ) ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان،ط1، 1422هـ-2001م .
- بغية الملتمس في تاريخ أهل الأندلس ، لأبي جعفر احمد بن يحيى الظني، دار المصرية للطباعة والنشر 1969 م0
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين السيوطي ،تحقيق: محمد ابو الفضل إبراهيم مطبعة عيسى ألبابي الحلبي 0
- البيان في غريب إعراب القران ،لأبي البركات الانباري تحقيق:طه عبد الحميد طه ،الهيئة المصرية للتأليف، 1390هـ-1970 0
- التطور النحوي للغة العربية ، لبرجشتراسر ،أخرجه وصححه د0رمضان عبد التواب ،مكتبة الخانجي بالقاهرة،ط4 ،1423هـ-2003م0
- التذيل والتكميل في شرح التسهيل ، لأبي حيان الأندلسي ، مطبعة السعادة بمصر 1328هـ 0
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك ، للمرادي (ت 749هـ) تحقيق: د0 عبد الرحمن ، مكتبة الكليات الأزهرية
- التوطئة ، لأبي علي الشلوبين(ت645هـ) ، تحقيق: يوسف احمد المطوع ، دار التراث القاهرة-
- الجامع لإحكام القران، لأبي عبد الله محمد بن احمد القرطبي (ت670هـ) ، دار الكتاب العربي القاهرة ، 1387هـ- 1967م0
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ) ، تحقيق : عبد السلام هارون ،دار الكتاب العربي للطباعة والنشر القاهرة 1387هـ- 1967م 0
- الجني الداني في حروف المعاني ، للمرادي،تحقيق:د0 طه حسين ،جامعة الموصل ،1396هـ 1976 م0
- ديوان الأعشى الكبير ، شرح وتعليق د0محمد حسين ،مكتبة الآداب بالجماميز القاهرة0
- ديوان أمريء ألقيس،تحقيق:محمد أبو الفضل إبراهيم،دار المعارف ،مصر1958م0
- ديوان الهذليين ، الدار القومية للطباعة ، مصر 1385هـ -1965م 0
- الذيل والتكملة لتكابي الموصول والصلة ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الملك المراكشي ، تحقيق: د0 إحسان عباس ، دار إحياء التراث العربي ، القاهرة 0
- رسالة الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح ،لابن الطراوة النحوي، تحقيق:د0 حاتم صالح الضامن ،ط1 ، 1990م0
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد ،دار الفكر ، بغداد 1384هـ 1964م 0
- شرح التصريح على التوضيح ، للشيخ خالد الأزهري (ت905هـ) ،دار ألباز مكة المكرمة
- شرح جمل الزجاجي ، لابن عصفور علي بن مؤمن (ت 669هـ)، تحقيق : صاحب جعفر أبو جناح ، مطبعة الموصل 1982 م0
- شرح قطر الندى وبل الصدى ، لابن هشام الأنصاري،تحقيق:محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر 1963م0
- شرح الكافية في النحو ، لرضي الدين الاسترباذي (ت686هـ) ، دار الكتب العلمية بيروت 0
- شرح المفصل ، لابن يعيش (ت 643هـ)، قدم له د0 اميل بديع يعقوب ،دار الكتب العلمية،بيروت،ط1 ،1422هـ-2001م0
- شعر المرار بن سعيد الفقعسي، تحقيق: د0 نوري حمودي القيسي ، ضمن كتاب (شعراء امويون ، القسم الثاني)0
- شعر يزيد بن الحكم ، تحقيق : د0 نوري حمودي القيسي ، ضمن كتاب (شعراء أمويون القسم الثالث)
- الشعر والشعراء ، لابن قتيبة الدينوري (276هـ)، تقديم الشيخ : حسن تميم ،دار إحياء العلوم ، بيروت ط2 1406هـ -1986م0

- الكتاب لسيبويه ،لأبي بشر عمر بن عثمان (ت 180هـ) ، تحقيق: عبد السلام هارون ، دار القلم 1385هـ- 1966م ، مطبعة بولاق المطبعة الأميرية 1316هـ 0
- كشف الظنون عن اسأمي الكتب والفنون ،لحاجي خليفة ،مكتبة المثنى بغداد 0
- مجمع الأمثال ، لأحمد بن محمد الميداني (ت 518هـ) ، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد مطبعة السعادة بمصر 1959م0
- المدارس النحوية ،د0 شوقي ضيف ، دار المعارف بمصر 1968م0
- مشكل إعراب القران ، مكي بن أبي طالب القيسي (437هـ) ،تحقيق: حاتم صالح الضامن ، مطبعة سلمان الاعظمي بغداد 1395هـ 1975م 0
- معاني القران ، لأبي زكريا يحيي بن زياد الفراء (207هـ) ، تحقيق: احمد يوسف نجاتي ،ومحمد علي النجار دار الكتب المصرية 1955 م0
- معاني النحو ، د0 فاضل صالح السامرائي ،مطبعة دار الحكمة للطباعة والنشر بغداد 1990م0
- معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، دار صادر ، بيروت 1397هـ 1977م0
- مغني اللبيب من كتب الاعاريب ،لابن هشام ،تحقيق: د0مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر بيروت 1972م0
- المقتصد في شرح الإيضاح ، لعبد القاهر الجرجاني (ت471هـ) تحقيق: كاظم بحر مرجان ،دار الرشيد للنشر ، بغداد 1982م0
- المقتضب ، للمبرد (ت 285هـ) تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة مطبعة السعادة بمصر 0-
- منهج السالك إلى ألفية ابن مالك ، للاشموني (ت 929هـ) دار إحياء الكتب العربية عيسى الحلبي0
- نتائج الفكر،للسهيلي(581هـ)،تحقيق: محمد إبراهيم ألبنا،دار النصر للطباعة الإسلامية،مصر1984م 0
- همع الهوامع في شرح الجوامع، للسيوطي ،تحقيق: عبد العال سالم مكرم ، دار البحوث العلمية الكويت 1395هـ- 1975م0